



الجارالله خلال جولة في معرض الخط العربي الاسلامي المصاحب للدورة



(هاني عبدالله)

خالد الجارالله متوسطاً مريم بنت عبدالله العطية وجمال الغانم والسفير القطري حمد آل حنزاب خلال فعاليات الدورة

أكد خلال افتتاحه الدورة الـ 14 في مجال حقوق الإنسان الاطلاع على آخر تطورات الملف النووي بين إيران والدول الغربية الجارالله: اليمن تمثل الخاصرة الأمنية لدول الخليج وتطورات الأوضاع بها تعالج على مستويات «التعاون» والجامعة العربية ومجلس الأمن

خلال حضوره معرضاً للصور حول أزمة اللاجئين السوريين وكيل الخارجية: سنسعى لاستقطاب مساهمات سخية للشعب السوري خلال مؤتمر المانحين الثالث



(محمد خلوصي)

خالد الجارالله ودميشير شيخ يقصان شريط افتتاح المعرض



اللواء محمود الدوسري وابيه العمر وناصر المزين في مقعدة الحضور

من جانبها، لفتت الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مريم بنت عبدالله العطية إلى «أن ما يؤمن به قيادة دول مجلس التعاون الخليجي من أواصر العمل المشترك والتعاون بين الشعب الخليجي الواحد في كل المجالات هو السبيل الوحيد أمام منطقتنا لتأخذ المكانة اللائقة لها في المجتمع الدولي، وأنه ينبغي أن يترجم في صورة خطط عمل على الأصعدة كافة»، مضيفة: «من هنا كانت فكرة اقامة هذه الدورة استكمالاً للنجاح الذي حققته الدورة التي نظمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر في شهر ديسمبر الماضي في الدوحة بالتعاون مع وزارة الخارجية للدبلوماسيين الكويتيين في دول الخليج».

ولفتت العطية إلى «أن مجالات العمل الحقوقي داخلياً وخارجياً لا تنقطع، وأنه ينبغي أن يكون القائمون على نفاذ القوانين على علم بقواعد حقوق الإنسان التي يتم التعامل بها»، مبيحة «أنه ينبغي مناهجاً جديدة في الكويت، حيث الاسس والمركبات التي احتوى على كافة القوانين والتشريعات والتطبيقات التي اتخذتها الكويت في مجال حقوق الإنسان منذ نشأتها إلى الآن، معتبراً انه «ارت كبير فخر به، كما قام الفريق المعني بتنفيذ مشروع حقوق الإنسان بالانتهاء من مطبوعتين تتناولان الجانب الإنساني في الكويت، حيث تخصص المطبوعة الأولى بتشريعات وقوانين حقوق الإنسان في البلاد، بينما الثانية سوف تصدرها وزارة الخارجية كقرار سنوي عن المساعدات الإنسانية التي تقدمها الكويت لكافة دول العالم منذ عام 1990 وحتى الآن».

والذي سيعقد في البلاد بعد أيام ستكون سخية وبمستوى المعانسة التي يتعرض لها الشعب السوري مبيحة انه تم استكمال الترتيبات الخاصة بالمؤتمر وستشارك فيه دول عديدة.

وعبر الجارالله عن سعادهته بالمشاركة في «افتتاح هذه الدورة في مجال حقوق الإنسان في الكويت»، مشيراً إلى أن هذه الدورة «تأتي في اطار جهود وزارة الخارجية للاهتمام بحقوق الإنسان وكما هو معروف قضية حقوق الإنسان من القضايا التي تهتم وتستحوذ على اهتمام العالم وقضاياهم، متطرقاً إلى تقرير المراجعة الدورية الذي قدمته الكويت في يناير الماضي حول حقوق الإنسان «كان تقريراً مشرفاً وأبدى المشاركين من الجانب الكويتي كل المعطيات الخاصة بحقوق الإنسان في الكويت وكانت محل تقدير وإعجاب من قبل المشاركين في هذه المراجعة».

وتابع: «إن هذه الدورة تأتي استكمالاً لجهود وزارة الخارجية في برنامج تنموي خاص بالخطة التنموية للكويت وللخاص بتعزيز دور حقوق الإنسان في السياسة الخارجية»، كما أن «اهتمامنا بملف حقوق الإنسان عبر اطار اكثر شمولية تجسد في تبني الحكومة لبرامج انمائية تحوي العديد من السياسات الداعمة لحقوق الإنسان وتمتد بعد ذلك لتشمل مشاريع نوعية تهدف الى توعية وتطوير قدرات كافة العاملين في الجهات المختصة عبر الاطلاع على آخر التطورات الخاصة بهذا الملف المهم»، ولا يخفى على أي مراقب المكانة المتقدمة التي تتبوؤها الكويت في ملف حقوق الإنسان، مضيفاً أن التقدير الأممي الذي تجلي في تسمية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد «قائداً للعمل الإنساني»

من جانبها، لفتت الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مريم بنت عبدالله العطية إلى «أن ما يؤمن به قيادة دول مجلس التعاون الخليجي من أواصر العمل المشترك والتعاون بين الشعب الخليجي الواحد في كل المجالات هو السبيل الوحيد أمام منطقتنا لتأخذ المكانة اللائقة لها في المجتمع الدولي، وأنه ينبغي أن يترجم في صورة خطط عمل على الأصعدة كافة»، مضيفة: «من هنا كانت فكرة اقامة هذه الدورة استكمالاً للنجاح الذي حققته الدورة التي نظمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر في شهر ديسمبر الماضي في الدوحة بالتعاون مع وزارة الخارجية للدبلوماسيين الكويتيين في دول الخليج».

ولفتت العطية إلى «أن مجالات العمل الحقوقي داخلياً وخارجياً لا تنقطع، وأنه ينبغي أن يكون القائمون على نفاذ القوانين على علم بقواعد حقوق الإنسان التي يتم التعامل بها»، مبيحة «أنه ينبغي مناهجاً جديدة في الكويت، حيث الاسس والمركبات التي احتوى على كافة القوانين والتشريعات والتطبيقات التي اتخذتها الكويت في مجال حقوق الإنسان منذ نشأتها إلى الآن، معتبراً انه «ارت كبير فخر به، كما قام الفريق المعني بتنفيذ مشروع حقوق الإنسان بالانتهاء من مطبوعتين تتناولان الجانب الإنساني في الكويت، حيث تخصص المطبوعة الأولى بتشريعات وقوانين حقوق الإنسان في البلاد، بينما الثانية سوف تصدرها وزارة الخارجية كقرار سنوي عن المساعدات الإنسانية التي تقدمها الكويت لكافة دول العالم منذ عام 1990 وحتى الآن».

والذي سيعقد في البلاد بعد أيام ستكون سخية وبمستوى المعانسة التي يتعرض لها الشعب السوري مبيحة انه تم استكمال الترتيبات الخاصة بالمؤتمر وستشارك فيه دول عديدة.

وعبر الجارالله عن سعادهته بالمشاركة في «افتتاح هذه الدورة في مجال حقوق الإنسان في الكويت»، مشيراً إلى أن هذه الدورة «تأتي في اطار جهود وزارة الخارجية للاهتمام بحقوق الإنسان وكما هو معروف قضية حقوق الإنسان من القضايا التي تهتم وتستحوذ على اهتمام العالم وقضاياهم، متطرقاً إلى تقرير المراجعة الدورية الذي قدمته الكويت في يناير الماضي حول حقوق الإنسان «كان تقريراً مشرفاً وأبدى المشاركين من الجانب الكويتي كل المعطيات الخاصة بحقوق الإنسان في الكويت وكانت محل تقدير وإعجاب من قبل المشاركين في هذه المراجعة».

وتابع: «إن هذه الدورة تأتي استكمالاً لجهود وزارة الخارجية في برنامج تنموي خاص بالخطة التنموية للكويت وللخاص بتعزيز دور حقوق الإنسان في السياسة الخارجية»، كما أن «اهتمامنا بملف حقوق الإنسان عبر اطار اكثر شمولية تجسد في تبني الحكومة لبرامج انمائية تحوي العديد من السياسات الداعمة لحقوق الإنسان وتمتد بعد ذلك لتشمل مشاريع نوعية تهدف الى توعية وتطوير قدرات كافة العاملين في الجهات المختصة عبر الاطلاع على آخر التطورات الخاصة بهذا الملف المهم»، ولا يخفى على أي مراقب المكانة المتقدمة التي تتبوؤها الكويت في ملف حقوق الإنسان، مضيفاً أن التقدير الأممي الذي تجلي في تسمية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد «قائداً للعمل الإنساني»

من جانبها، لفتت الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مريم بنت عبدالله العطية إلى «أن ما يؤمن به قيادة دول مجلس التعاون الخليجي من أواصر العمل المشترك والتعاون بين الشعب الخليجي الواحد في كل المجالات هو السبيل الوحيد أمام منطقتنا لتأخذ المكانة اللائقة لها في المجتمع الدولي، وأنه ينبغي أن يترجم في صورة خطط عمل على الأصعدة كافة»، مضيفة: «من هنا كانت فكرة اقامة هذه الدورة استكمالاً للنجاح الذي حققته الدورة التي نظمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر في شهر ديسمبر الماضي في الدوحة بالتعاون مع وزارة الخارجية للدبلوماسيين الكويتيين في دول الخليج».

ولفتت العطية إلى «أن مجالات العمل الحقوقي داخلياً وخارجياً لا تنقطع، وأنه ينبغي أن يكون القائمون على نفاذ القوانين على علم بقواعد حقوق الإنسان التي يتم التعامل بها»، مبيحة «أنه ينبغي مناهجاً جديدة في الكويت، حيث الاسس والمركبات التي احتوى على كافة القوانين والتشريعات والتطبيقات التي اتخذتها الكويت في مجال حقوق الإنسان منذ نشأتها إلى الآن، معتبراً انه «ارت كبير فخر به، كما قام الفريق المعني بتنفيذ مشروع حقوق الإنسان بالانتهاء من مطبوعتين تتناولان الجانب الإنساني في الكويت، حيث تخصص المطبوعة الأولى بتشريعات وقوانين حقوق الإنسان في البلاد، بينما الثانية سوف تصدرها وزارة الخارجية كقرار سنوي عن المساعدات الإنسانية التي تقدمها الكويت لكافة دول العالم منذ عام 1990 وحتى الآن».

والذي سيعقد في البلاد بعد أيام ستكون سخية وبمستوى المعانسة التي يتعرض لها الشعب السوري مبيحة انه تم استكمال الترتيبات الخاصة بالمؤتمر وستشارك فيه دول عديدة.

وعبر الجارالله عن سعادهته بالمشاركة في «افتتاح هذه الدورة في مجال حقوق الإنسان في الكويت»، مشيراً إلى أن هذه الدورة «تأتي في اطار جهود وزارة الخارجية للاهتمام بحقوق الإنسان وكما هو معروف قضية حقوق الإنسان من القضايا التي تهتم وتستحوذ على اهتمام العالم وقضاياهم، متطرقاً إلى تقرير المراجعة الدورية الذي قدمته الكويت في يناير الماضي حول حقوق الإنسان «كان تقريراً مشرفاً وأبدى المشاركين من الجانب الكويتي كل المعطيات الخاصة بحقوق الإنسان في الكويت وكانت محل تقدير وإعجاب من قبل المشاركين في هذه المراجعة».

وتابع: «إن هذه الدورة تأتي استكمالاً لجهود وزارة الخارجية في برنامج تنموي خاص بالخطة التنموية للكويت وللخاص بتعزيز دور حقوق الإنسان في السياسة الخارجية»، كما أن «اهتمامنا بملف حقوق الإنسان عبر اطار اكثر شمولية تجسد في تبني الحكومة لبرامج انمائية تحوي العديد من السياسات الداعمة لحقوق الإنسان وتمتد بعد ذلك لتشمل مشاريع نوعية تهدف الى توعية وتطوير قدرات كافة العاملين في الجهات المختصة عبر الاطلاع على آخر التطورات الخاصة بهذا الملف المهم»، ولا يخفى على أي مراقب المكانة المتقدمة التي تتبوؤها الكويت في ملف حقوق الإنسان، مضيفاً أن التقدير الأممي الذي تجلي في تسمية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد «قائداً للعمل الإنساني»

تلبية مطالب هذا الشعب المشروعة. وحول تخوف دول المنطقة من حدوث سباق للتسلح النووي قال الجارالله: نعم هناك تخوف لدينا من هذا الأمر ونتمنى أن تصل مفاوضات إيران مع دول 5+1 إلى نتيجة جيدة قريباً. ونحن متفائلون بذلك حتى لو استغرقت بعض الوقت. وتابع: انه تخوف مشروع فإن استمرت إيران في مشروعها النووي، وبباكستان القريبة من المنطقة أيضاً، ولا نعلم من سيمتلك هذا السلاح أيضاً في المنطقة مما سيفتح أبواب جهنم على المنطقة ونتمنى ألا يحدث ذلك من جانبه فمن المدير الاقليمي ومسؤول الطوارئ لسورية في برنامج الأغذية العالمي، مهند هادي دور الكويت الرائد في العمل الإنساني، مؤكداً انها السبابة في مساعدة الشعب السوري.

وأوضح هادي أن مؤتمر المانحين العرب الذي دعت له الكويت له اثر كبير على الأزمة السورية، وساعد على سد الاحتياجات لأبناء الشعب السوري، متوجها بالشكر سمو قائد هذه المبادرة الطبية.

ولفت إلى ان هذا المعرض هو عرض صور المساعدات التي قامت بها الكويت للشعب السوري، مبيحة ان الأزمة السورية، متفاقمه واصبحت أزمة دولية والطرف المغلوب على امره هو الشعب السوري، مشدداً على الوقوف بجانبهم.



الجارالله يتطلع إحدى الصور عن الأزمة السورية



صورة معبرة عن حال اللاجئين السوريين في دول الجوار

بيان عاكوهم

أكد وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله أن «الأوضاع في اليمن تعالج على مستويات عديدة ليس فقط من قبل مجلس التعاون الخليجي وإنما ايضا على مستوى الجامعة العربية ومجلس الأمن»، لافتاً إلى انه «من خلال هذه المعالجات مجتمعة سنصل إلى وضع يمكن أن نحقق فيه تقدماً في المستقبل»، مشيراً في رده على سؤال عما اذا استشده تدخل لدفع الجزيرة في اليمن بأنه لا يستطيع أن يحدد بان درج الجزيرة سيتدخل ام لا. جاء ذلك خلال افتتاحه صباح أمس الدورة التدريبية الـ 14 في مجال حقوق الإنسان والتي نظمها وزارة الخارجية في فندق الماريوت بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوزارة قطر تحت عنوان «الإدارة الأمثل لكيفية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان عبر استعمال الآليات الدولية والإقليمية المناسبة»، والتي تقام بهدف رفع قدرات منتسبي الوزارة في مجال حقوق الإنسان من خلال اطلاعهم على آخر التطورات بخصوص هذا الملف.

ولفت الجارالله في معرض رده على سؤال حول اجتماع مسؤولي وزارات الداخلية الخليجين في الرياض أول من أمس بأنه «من الطبيعي أن تكون هناك اجتماعات أمنية على مستوى دول المجلس تبحث ما يحدث من تطورات خصوصاً في اليمن» والتي وصفها بـ«الخطيرة جداً»، لافتاً إلى أن «اليمن تشترك مع دولتين خليجيتين بحدودها وبالتالي مكانة ووضع اليمن مهم جداً لدول مجلس التعاون الخليجي»، موضحاً أنها «تعتبر الأمن الخاص من الأمن لمجلس التعاون وبالتالي وجود لقاءات أمنية امر طبيعي لبحث ودراسة الموضوع وإجراء توصيات مناسبة حيالها». وأضاف: إن مجلس الأمن اذان التحرك الحوثي وطلبيهم بوضوح وصراحة بالانسحاب من صنعاء والعودة إلى الحوار الوطني وتفعيل المبادرة الخليجية و«نحن لدينا أسس ومركبات لمعالجة الوضع اليمني»، مشيراً إلى أن «الوضع في اليمن لم يصل إلى نهايته ولا يزال يغلي»، متحدثاً عن «وجود دعم للرئيس الشرعي إلى جانب المظاهرات الحاشدة التي تجرى يومياً لدعمه ورفض الانقلاب والهيمنة الحوثية التي حدثت في اليمن والمطالبية بعودة الأوضاع إلى طبيعتها»، مبيحة أن «هذه المطالب الشعبية من قبل الشعب اليمني سيكون لها حسم ودور وتأثير في الامر»، وبخصوص المقعد السوري في القمة أجاب: «هذا الموضوع لم يبحث ولم يتم التطرق اليه».

وعن الاتفاق النووي بين الدول الخمس زائد واحد وإيران بين وجود «اتصال وتحرك من جانب الدول الغربية لاطلاعنا على آخر تطورات هذا الملف باعتبارنا شركاء في امن هذه المنطقة واستقرارها»، وعما اذا كانت الكويت جادة في الغاء نظام الكفيل، لفت إلى أن هذا «موضوع عند وزارة الشؤون وهو محصل درس واعتقد ان الوزارة على دراية تامة بفاصيله».

وأبدى تفسلاً كبيراً بان المساهمات في مؤتمر المانحين الثالث للنازحين السوريين

جدول حافل للقمة العربية

ردا على سؤال عن أهم الموضوعات المطروحة على جدول أعمال القمة العربية، لفت الجارالله إلى «أن الكويت ستقدم تقريراً باعتبارها ترأست القمة السابقة»، لافتاً إلى «وجود العديد من القضايا على جدول أعمال القمة، في مقدمتها التحديات الأمنية

معرض الخط العربي الإسلامي

أقيم على هامش الدورة معرض للخط العربي الإسلامي حيث قام الوكيل الجارالله بجولة على المعرض برفقة الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مريم بنت عبدالله العطية والسفير

القطري في البلاد حمد آل حنزاب. حيث أبدى الجارالله إعجابه باللوحات التي وصفها «بالمميزة والرائعة وتضمنت آيات قرآنية وأحاديث نبوية»، مشيراً إلى أنها كانت مثار إعجاب الجميع.